

نحو تعزيز الشمول المالي وتعميم الدفع الالكتروني دراسة حالة البريد والمواصلات الجزائرية.

Towards enhancing financial inclusion and the generalization of electronic payment : A case study of the postal service And Algerian transportation

د/ توبي عبد المالك

جامعة الشهيد العربي التبسي -تبسة-، الجزائر

toubi05@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2026/01/31

لحسن هدروق

جامعة الشهيد العربي التبسي -تبسة-، الجزائر

مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة

lahcene.hedroug@univ-tebessa.dz

تاريخ القبول: 2026/01/08

تاريخ الاستلام: 2025/02/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر وتقديم اقتراحات لعوامل تعزز هذا الشمول، وذلك في سياق الإصلاحات والتطورات المالية والمصرفية التي يشهدها القطاع المالي. ومنه تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لوصف وتحليل الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع. وذهبنا إلى قراءة لاهم ارقام مؤسسة البريد والمواصلات الجزائري للتوجه نحو تعزيز الشمول المالي وتعميم الدفع الالكتروني. كما أظهرت الدراسة أن جميع مؤشرات الشمول المالي تشير إلى ضعف قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية المقدمة من قبل القطاع المالي الجزائري. وهذا يستدعي وضع استراتيجية وطنية تهدف إلى تطوير البنية التحتية المالية، تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الثقافة المالية.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي، دفع الكتروني، بريد ومواصلات جزائري.

تصنيف JEL: E42، E42، N27

Abstract:

This study aims to analyze financial inclusion indicators in Algeria and provide suggestions for factors that enhance this inclusion, within the context of the financial and banking reforms and developments witnessed by the financial sector. Therefore, the descriptive and analytical methods were relied upon to describe and analyze the studies related to this topic. We also reviewed the key figures from the Algerian Post and Telecommunications Corporation to move towards enhancing financial inclusion and generalizing electronic payment. The study also showed that all financial inclusion indicators indicate a Weak ability of individuals to access the financial services provided by the Algerian financial sector. This necessitates the establishment of a national strategy aimed at developing financial infrastructure, improving the business environment, and enhancing financial culture.

Keywords: Financial inclusion, electronic payment, Algerian postal and transportation services.

Jel Classification Codes : G20, E42, N27

I. تمهيد:

يجب أن برز الشمول المالي كنموذج جديد للنمو الاقتصادي الذي يلعب دوراً رئيسياً في إبعاد الفقر عن البلاد. ويشير إلى تقديم الخدمات المصرفية للجماهير بما في ذلك الأشخاص المتميزين والمحرومين بشروط وأحكام ميسورة التكلفة. وبعد الشمول المالي أولوية مهمة للدولة من حيث النمو الاقتصادي والتقدم المجتمعي. ومع احتمال الوصول إلى عديد العملاء الجدد، بدأت البنوك ومجموعة أخرى من المؤسسات في تقديم العديد من الخدمات المالية الرقمية للسكان المحرومين والمستبعدين مالياً، بناءً على الكثير من الأساليب الرقمية التي تمت الاستعانة بها لتحسين قنوات الوصول لأولئك الذين يخدمهم القطاع المالي الرسمي فعلياً. وقد تم الآن إطلاق خدمات مالية رقمية كالتي يتم من خلالها تعميم الدفع الالكتروني، ووصل بعضها إلى نطاق واسع. ونتيجة لهذا فإن الملايين من العملاء الفقراء الذين كانوا مستبعدين سابقاً والمحرومين من الخدمات ينتقلون من المعاملات النقدية الخالصة إلى الخدمات المالية الرقمية (المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الائتمان، التأمين وحتى الأوراق المالية) باستخدام تكنولوجيا الرقمية لتسهيل الوصول إلى هذه الخدمات. وتستمر الصورة في التحول بسرعة مع ظهور المزيد من التقنيات الجديدة.

ومن هذا المنطلق ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى نجاح مؤسسة البريد والمواصلات الجزائرية نحو تعزيز الشمول المالي وتعميم الدفع

الالكتروني؟

التساؤلات الفرعية:

- ✓ هل هناك اتاحة للخدمات المالية لمعاملتي البريد والمواصلات الجزائري؟
- ✓ هل هناك تنوع الخدمات المالية الرقمية من طرف البريد والمواصلات الجزائري؟
- ✓ هل هناك استخدام لبطاقات الدفع الالكتروني في عمليات الدفع والسحب الالكتروني؟

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بكل من الشمول المالي والدفع الالكتروني الموضوع.
- تبيان أهمية الدفع الالكتروني ومن وراءه كل التقنيات الرقمية للوصول شمول مالي أوسع.
- قراءة في أهم الأرقام المتعلقة بالشمول المالي والدفع الالكتروني لمؤسسة البريد والمواصلات الجزائري.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من تناولها موضوعًا حديثًا وذا أهمية كبيرة يتعلق بتمكين الشركات والأفراد من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم، مثل المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين، وذلك بطريقة مسؤولة ومستدامة.

- كما إنها دعوة للجميع للمشاركة في الحياة الاقتصادية.
- والوصول إلى الخدمات المالية والخيارات التي تناسب المتطلبات الفردية.
- وكذلك تمثل المشاركة القابلة للتشغيل البيئي لتاريخ الائتمان والمعاملات التاريخية تحديًا كبيرًا لمعيار الخدمات المصرفية المفتوحة.

منهجية الدراسة:

منهجية الدراسة فقد اعتمدنا المنهج الوصفي في الشق النظري لدراستنا هاته، اما جانبها التطبيقي فقد ركزنا على المنهج التحليلي الذي يولد مفاهيم جديدة ووجهات نظر مبتكرة حول موضوع البحث، مما يعزز من مصداقية النتائج

أولاً: الشمول المالي

الشمول المالي هو مفهوم حيوي يهدف إلى ضمان وصول جميع فئات المجتمع إلى الخدمات المالية، بما في ذلك الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة. يعتبر هذا المفهوم أداة أساسية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يسهم في تحسين مستوى المعيشة وزيادة الفرص الاقتصادية.

1. تعريف الشمول المالي:

- يمكن تعريف الشمول المالي بأنه الجهود المبذولة لضمان إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، والائتمان الكافي وفي الوقت المناسب حيثما تحتاجها الفئات الضعيفة مثل القطاعات الأضعف والفئات المنخفضة الدخل بتكلفة معقولة.

"الشمول المالي هو عملية ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة التي تحتاجها جميع شرائح المجتمع بما في ذلك الفئات الضعيفة مثل القطاعات الأضعف والفئات المنخفضة الدخل بتكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة من قبل الجهات الفاعلة المؤسسية الرئيسية" (Iqbal & Sami, 2017, p646)

- يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الذي صدر عام 2014 بعنوان "تقرير التنمية المالية" بأنه النسبة المئوية للأفراد أو الشركات التي تستفيد من الخدمات المالية. (احمد، 2023، ص 109)

- تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه: "العملية التي تهدف إلى تعزيز الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة، وذلك في أوقات مناسبة وبأسعار معقولة، وبطريقة كافية. كما تسعى إلى توسيع استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل مختلف فئات المجتمع، من خلال تطبيق أساليب مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي، بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي." (صورية & السعيد، 2019، ص 106)

- الشمول المالي الرقمي هو مفهوم يهدف إلى ضمان وصول الأفراد والشركات إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية بأسعار معقولة وبطرق مستدامة. وفقًا لمجموعة العشرين، يُعتبر الشمول المالي الرقمي أداة حيوية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. (يونس، 2020، ص 16)

2. مبادئ مجموعة العشرين رفيعة المستوى للشمول المالي الرقمي:

توفر التقنيات الرقمية طرقًا ميسورة التكلفة للمستبعدين ماليًا - وغالبيتهم من النساء - للدخار، أو سداد المدفوعات، الحصول على قرض تجاري صغير، إرسال التحويلات المالية، أو دفع قيمة التأمينات. حفزت مبادئ مجموعة العشرين للشمول المالي المبتكر لعام 2010 الجهود الأولية والإجراءات السياسية. وتستند هذه المبادئ رفيعة المستوى للشمول المالي الرقمي لعام 2016 إلى هذا النجاح من خلال توفير أساس لخطط العمل القطرية التي تعكس السياق القطري والظروف الوطنية للاستفادة من الإمكانيات الهائلة التي توفرها التكنولوجيات الرقمية. وتستند هذه المبادئ الثمانية إلى التجربة الغنية التي تعكس.

1.2 المبدأ الأول: تعزيز النهج الرقمي للشمول المالي من خلال إعطاء الأولوية للخدمات المالية الرقمية، وذلك لدعم تطوير الأنظمة المالية الشاملة. ويتضمن ذلك تنفيذ استراتيجيات وخطط عمل وطنية منسقة، بالإضافة إلى المراقبة والتقييم المستمر.

2.2 المبدأ الثاني: تحقيق التوازن بين الابتكار والمخاطر من أجل تعزيز الشمول المالي الرقمي. يتطلب ذلك تعزيز الابتكار مع مراعاة المخاطر المحتملة الجديدة وتقييمها ومراقبتها وإدارتها.

3.2 المبدأ الثالث: توفير الإطار القانوني والتنظيمي التمكيني والمتناسب للشمول المالي الرقمي، مع مراعاة جميع المعايير والتوجهات ذات الصلة لمجموعة العشرين وهيئات وضع المعايير الدولية.

4.2 المبدأ الرابع: توسيع النظام الإيكولوجي للبنية التحتية للخدمات المالية الرقمية، توسيع النظام الإيكولوجي للخدمات المالية الرقمية - بما في ذلك البنية التحتية المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - بهدف تقديم خدمات مالية رقمية بشكل آمن وموثوق وبتكاليف منخفضة لجميع المناطق الجغرافية المعنية.

5.2 المبدأ الخامس: إنشاء ممارسات مالية رقمية مسؤولة من أجل حماية المستهلكين وضع نهج شامل للمستهلك والبيانات الحماية التي تركز على القضايا ذات الصلة الخاصة ب الخدمات المالية الرقمية.

6.2 المبدأ السادس: تعزيز محو الأمية الرقمية والمالية ووعي دعم وتقييم البرامج التي تعزز الرقمية والمالية محو الأمية في ضوء الخصائص والمزايا والمخاطر الفريدة ل الخدمات والقنوات المالية الرقمية.

7.2 المبدأ السابع: تسهيل تحديد هوية العملاء للمالية الرقمية خدمات تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية من خلال تطوير أو تشجيع تطوير، أنظمة هوية العملاء، المنتجات والخدمات التي يمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة ويمكن التحقق منها واستيعاب الاحتياجات المتعددة ومستويات المخاطر لنهج قائم على المخاطر للعناية الواجبة للعملاء.

8.2 المبدأ الثامن: تتبع التقدم المحرز في الشمول المالي الرقمي تتبع التقدم المحرز في الشمول المالي الرقمي من خلال ونظام قوي لقياس وتقييم البيانات. هذا النظام يجب الاستفادة من مصادر جديدة للبيانات الرقمية

وتمكن أصحاب المصلحة لتحليل ورصد العرض والطلب على الرقمية الخدمات المالية، وكذلك تقييم تأثير البرامج الرئيسية والاصلاحات (the G20 Financial Inclusion Action Plan (FIAP), 2020)

3. العوامل المؤثرة على الوصول إلى الخدمات المالية

تهدف عملية الشمول المالي إلى توفير الخدمات المصرفية مثل حساب التوفير والتسهيلات الائتمانية ومنتجات التأمين للقطاعات الأضعف في المجتمع. ومن ناحية أخرى، يشير إلى ضمان الخدمات المالية (الخدمات المصرفية والتأمين وخدمات سوق رأس المال) والائتمان المناسب في الوقت المناسب لكل شريحة من شرائح المجتمع والاقتصاد ككل. وهناك عدة عوامل تؤثر على وصول إلى الخدمات المالية نذكر منها.

1.3 مكان المعيشي: تعمل معظم البنوك حصريا في مناطق تجارية كما انها تضع فروعها في المناطق المربحة. وعليه فإن السكان الذين يعيشون في المناطق النائية يجدون صعوبات كبيرة للوصول إلى الخدمات المالية. وعليه فإن عوامل مثل الكثافة السكانية، المناطق الريفية والنائية وتنقل السكان (أي الأشخاص كثيري التنقل والذين لا يملكون عنوان ثابت أو رسي) وما إلى ذلك تؤثر كثيرا على الوصول إلى هذه الخدمات.

2.3 غياب الهوية القانونية والتحيز الجنسي: يتم استبعاد بعض الأقليات والمهاجرين سواء اقتصاديين كانوا ام سياسيين والعمال اللاجئين والنساء من الوصول إلى الخدمات المالية بسبب عدم امتلاكهم لهويات قانونية كشهادات الميلاد الأصلية وبطاقات تعريفية.

3.3 معرفة محدودة بالخدمات المالية: يعد التعليم الأساسي غير المكتمل والمعرفة المالية من العقبات الرئيسية التي تحول دون وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المختلفة. إنهم لا يعرفون الاهميات المختلفة للمنتجات المالية، مثل الحسابات البنكية وتسهيلات الشيكات والقروض البنكية أو طرق السحب والتأمين. فاذا توفرت لدى الأشخاص معرفة مالية مناسبة، فإن ذلك يعزز من استخدام هذه المنتجات المالية من قبل بعض الوكلاء الاقتصاديين المختلفين مثل المراسلين التجاريين، المنظمات غير الحكومية ومؤسسات التمويل الأصغر وما إلى ذلك.

4.3 مستوى الدخل والرسوم المصرفية: غالبا ما يلعب مستوى الدخل دورًا محوريًا في الوصول إلى الخدمات المالية المتاحة. ومن المستحيل حصول الفقراء على هذه الخدمات حتى عندما تكون هذه الخدمات مخصصة لفئات الدخل المنخفض. علاوة على ذلك، هناك الكثير من الرسوم المصرفية الخفية التي اثرت على الفقراء في الاستفادة من هذه الخدمات.

5.3 الشروط والأحكام الصارمة: الكثير من المؤسسات المالية لها قواعد مختلفة تتعلق باستخدام الحسابات مثل متطلبات الحد الأدنى للرصيد. لذلك فانه قد قل اهتمام الكثير من الأشخاص باستخدام هذه من الأنواع من المنتجات أو الخدمات المالية المرتبطة ببعض الشروط والأحكام غير المرنة.

6.3 نوع من الاعمال: تعتبر طبيعة المهنة عامل مهم للاستفادة من الخدمات المالية، وسواء كان حجم الشركة صغيرا أو كبيرا وسواء اكانت منظمة أو غير منظمة. فان البنوك لا تفضل معظم صغار المقترضين والمؤسسات

غير المنظمة فيما بينها في عملية منح القروض. (Iqbal & Sami, 2017)

4. فرص تحسين الإدماج المالي:

- 1.4 حماية المستهلكين: من الضروري أن يظل قطاعا المصارف والتأمين سريعي الحركة.
- 2.4 الأعمال المصرفية الموثقة: يحتاج كل متعامل إلى منتجات مالية تناسب مع احتياجاته وتتأقلم مع تغير ظروفه. لأن حجم واحد لا يناسب الجميع.
- 3.4 الدعم المتخصص: ويحتاج المستضعفون ذوو الاحتياجات المعقدة إلى مساعدة مكيفة حسب الاحتياجات وخبرة لدعمهم في الإدماج المالي.
- 4.4 الأعمال المصرفية المباشرة: بناء الثقة وإزالة الحواجز أمام الدخول يشجع على المشاركة المالية. ومن شأن نهج الرأفة أن يساعد على توليد هذه الثقة التي قد يفتقر إليها الكثير من الزبائن المستبعدون في هذا الوقت.
- 5.4 الأموال السهلة: توفير التعليم المالي المبسط والهادف. باستعمال لغة واضحة ومقتضبة. كما ينبغي أن تكون الاتصالات والتفسيرات ذات صلة بالموضوع ومباشرة وخالية من التأويلات.
- 6.4 قطاع الخدمات المالية الجامعة: العمل بشكل اجتماعي تعاوني عبر قطاع الخدمات المالية، لإظهار التعاطف المجتمعي والتشجيع على التنوع والشمول. (Lucy Traynor وآخرون، 2021)

ثانيا: الدفع الإلكتروني

أصبحت طرق الدفع الإلكترونية جزءا أساسيا من حياتنا اليومية، حيث تسهل المعاملات المالية عبر الإنترنت أو في المتاجر التقليدية. مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا، تطورت هذه الطرق لتلبية احتياجات المستخدمين من حيث الأمان والسرعة.

1. تعريف الدفع الإلكتروني

- إن استخدام التكنولوجيا في الخدمات المصرفية الحديثة التي نعرفها بأنظمة الدفع الإلكتروني يجعل الأداء المصرفي أكثر مثالية، يمكن تنفيذ الأنشطة المختلفة بسرعة ودقة بينما التأثير على الإنتاجية.
- المدفوعات الإلكترونية هي آليات الدفع التي تستخدم الوسائط الإلكترونية التي لا تنطوي على النقد. (أيت على & مصفح، 2022، ص 224)

- يمكن تعريف أنظمة الدفع الإلكترونية أيضا على إنها نوع من المنظمات التي تشترك في المعلومات المتعلقة بأنظمة المعاملات، حيث تربط بين الجمعيات المختلفة وتتعامل مع العملاء الأفراد. يتطلب ذلك تفاعلاً معقداً بين الشركاء والتكنولوجيا والبيئة المحيطة.

- طبقاً لـ مجلس فحص المؤسسات المالية الفيدرالية (2010)، الدفع الإلكتروني هو دفعة جديدة ممارسة البيع بالتجزئة حيث يقوم التاجر باسترداد معلومات الدفع للسلع والخدمات ويضع هذا المعلومات في قالب إلكتروني يقوم بإنشاء ملفات إلكترونية للمعالجة عبر الشبكة.

- يمكن تعريف المدفوعات الإلكترونية على أنها تحويل القيمة الإلكترونية للدفعة من الدافع إلى المستلم من خلال آلية الدفع الإلكتروني. تأتي خدمة الدفع الإلكتروني مع مستخدم على شبكة الإنترنت واجهة تسمح للعملاء بالوصول إلى حساباتهم المصرفية ومعاملاتهم وإدارتها عن بعد.

- بشكل عام، يعبر الدفع الإلكتروني عن الوسائل المستخدمة لإجراء المدفوعات في سياق معاملات التجارة

الإلكترونية عبر الإنترنت.. (Fatonah وآخرون، 2018)

-وبشكل عام يمكن الاستخلاص بان الدفع الإلكتروني هو نظام حديث يتيح إجراء المعاملات المالية عبر الإنترنت دون الحاجة إلى النقد أو الشيكات. يعتمد هذا النظام على استخدام وسائل إلكترونية مثل بطاقات الائتمان، والمحافظ الرقمية، وتطبيقات الدفع، مما يسهل عمليات الشراء والتحويل المالي بشكل سريع وآمن.

2. المعاملات التجارية الالكترونية

يؤدي الدفع الإلكتروني دوراً فعالاً في عملية المعاملات في الأعمال التجارية العالمية اليوم. وهو بسبب توقيته وكفاءته وملائمته وعلاوة على ذلك، يشمل نظام الدفع الإلكتروني مختلف طرائق الدفع الإلكترونية التي تقدم به المؤسسات المالية العديد من خدمات المدفوعات الإلكترونية والفرص لعملائها، مثل بطاقات الخصم، الأعمال المصرفية المتنقلة، بطاقات الائتمان، والنظام المصرفي المباشر.

بالإضافة إلى ذلك كشفت العديد من الدراسات التي يمكن التحقق منها أيضاً عن نظم الدفع الإلكترونية التي تنطوي على بعض عوامل التحقيق التي تؤثر على استخدامها واعتمادها. وقد يؤدي عدم وجود طريقة فعالة إلى إعاقة معدل نجاح تنمية التجارة الإلكترونية. ومع ذلك، فإن النمو السريع المتغير للإنترنت قد حفز الحاجة إلى عمليات الدفع الإلكتروني الأكثر صلة بالشبكة على عمليات الدفع التقليدية.

وفي هذا الصدد، يظهر أن الدفع الإلكتروني يشكل عنصراً حاسماً يسهم في نجاح معاملات التجارة الإلكترونية. وعلاوة على ذلك، يُعترف بتوثيق السمات الحيوية باعتباره وسيلة سهلة ومأمونة لتحديد هوية المستعملين وأسرع طريقة لتوثيق هوية المستخدمين من أجل دفع ثمنهم، وذلك من أجل إجراء معاملات الدفع الإلكتروني الفعال وعلى الرغم من أنه ذكر أيضاً في المؤلفات أن الدفع الإلكتروني الجديد لم يكن أكثر فعالية في تولي المدفوعات التقليدية تماماً بسبب نوع من العيوب. ونتيجة لذلك، لا يزال من المسلم به أن المدفوعات التقليدية موحدة. ومن أجل التقليل إلى أدنى حد من هذه المسائل، يتعين على مصممي المدفوعات الإلكترونية إيلاء الاهتمام لبعض العوامل الحاسمة التي يعترف المستهلكون بأنها أساسية لإدراجها في هذه الأنواع من المعاملات. وتشمل هذه العوامل إمكانية استخدام المواقع الشبكية، والمخاطر المتصورة، واستخدام أختام ضمان الموقع الشبكي، والثقة، والأمن، والمزايا المتصورة. (Alzoubi وآخرون، 2022)

3. المبادئ التنظيمية للمدفوعات الإلكترونية

إن الخدمات المالية هي من أشد المجالات تنظيمياً في أي اقتصاد متقدم. وتشمل الأهداف التنظيمية عموماً الحفاظ على الثقة في النظام المالي، وضمان سلامته واستقراره، وحماية المستخدمين - سواء المستهلكين أو الأعمال التجارية أو المستثمرين - وتعزيز الكفاءة من خلال المنافسة. ويمكن وضع سياسات لضمان الحد الأدنى من مخاطر الخسارة، ومنع الانهيارات المنهجية، والتصدي للأنشطة غير المشروعة أو الاحتيالية، ودفع تعويضات للمستعملين في حالة حدوث مشكلة، وتشجيع الاختيار الكافي لدعم مختلف أنواع النشاط الاقتصادي.

ويمكن أن يؤدي العرض الدولي للخدمات المالية، بما في ذلك المدفوعات الإلكترونية، إلى تحسين نوعية وكمية خيارات المستهلكين والخبرة الشاملة في مجال التجارة الإلكترونية للمشتريين والبائعين. وبالنسبة للهيئات التنظيمية المالية، يلزم موازنة هذه الأنشطة مع الإدارة الشاملة للنظم.

ويمكن أن تكون لدى الأجهزة التنظيمية شواغل بشأن كيفية الإشراف بفعالية على موردي الخدمات المالية الموجودين فعلياً خارج حدودها. غير أنه مثلما تمكّن التكنولوجيا من توريد الخدمات المالية عبر الحدود، فإن المبتكرين الماليين يطورون حلولاً رقمية لتيسير الامتثال التنظيمي بسهولة أكبر عبر ولايات قضائية متعددة.

والواقع أن النمو الذي حدث مؤخراً فيما يسمى بقطاع "التكنولوجيا المرجعية" يشير إلى أن التكنولوجيا والأدوات التي تحركها السوق ينبغي أن تكون عناصر أساسية لتنظيم الخدمات الرقمية تنظيمياً متوازناً وفعالاً.

ومن شأن الأسواق المفتوحة والتنافسية للمدفوعات الإلكترونية أن تعزز بشكل أساسي التجارة الإلكترونية عن طريق تشجيع الاستثمار والابتكار في طائفة أوسع من حلول الدفع الإلكتروني، التي تدعم بدورها مزيداً من خيارات المستهلكين وتوسع نطاق الشمول المالي. وقد حددت الأدبيات على مدى السنوات القليلة الماضية بعض المبادئ التنظيمية التي يمكن أن تدعم تطوير نظم دفع إلكتروني مأمونة وشاملة وعالمية وتنافسية. والقصد من القائمة القصيرة التالية هو أن تكون نقطة انطلاق لمزيد من المداولات بشأن تحسين البيئة المؤاتية للدفع الإلكتروني العالمي وللتجارة الإلكترونية. وسيلزم زيادة تطويرها وتكييفها في سياق السياسة التجارية. (World Economic Forum network, 2018)

II. الطرق والأدوات

اعتمدنا في هذه الدراسة على المعطيات الموجودة بالموقع الإلكتروني للبريد والمواصلات الجزائرية، حيث قمنا باستخدام المنهج التحليلي لقراءة وتحليل احصائيات المؤسسة الخاصة بجانب الشمول المالي وكذلك قراءة لاهم المعطيات المتعلقة بالدفع الإلكتروني. بعدها حاولنا إعطاء تفسيرات لاهم النتائج.

III. نتائج الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على تحليل المعطيات الموجودة بالموقع الإلكتروني للبريد والمواصلات الجزائرية

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

في إطار سعي الحكومة لتطبيق مبدأي العدل والمساواة في مختلف المجالات من خلال خطط عملها، يواصل القطاع الوزاري جهوده لتقديم خدمات بريدية ومالية لجميع المواطنين في جميع أنحاء البلاد بشكل عادل. يتم ذلك باستخدام مجموعة متنوعة من الوسائل والموارد المتاحة، مثل صندوق الخدمة الشاملة للبريد والاتصالات الإلكترونية.

تساهم الخدمة الشاملة للبريد بشكل أساسي فيما يلي:

- استمرارية النشاط البريدي.
- السمات العامة للخدمة البريدية.

- استدامة الخدمة البريدية العامة.
 - تمكين الجميع من الوصول إلى خدمات البريد والمالية ذات الجودة العالية وبأسعار معقولة.
 - السعي المستمر لتحسين الأداء الإداري والمالي وجودة الخدمات المقدمة.
 - ضمان الأمان والسرية في جميع المعاملات المالية المتعلقة بالأموال المودعة والمسحوبة.
- الجدول رقم (01): يبين عدد مكاتب البريد وعدد حسابات البريد الجاري المفتوحة بكامل التراب

الوطني

السنة	عدد مكاتب البريد	عدد الحسابات الجارية التابعة لمكاتب البريد الجزائري	عدد الحسابات البريدية لكل مكتب
2020	4.057	23613552	5820
2021	4.106	24714867	6019
2022	4.189	27039740	6454
2023	4.257	28337530	6656

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة البريد والمواصلات الجزائرية

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان عدد مكاتب البريد ارتفع من سنة لأخرى حيث ان هذا الارتفاع وصل الى 200 مكتب بريد ما بين سنة 2020 وحتى سنة 2023 وهذه الزيادة لا تعكس الارتفاع الحاصل في عدد الحسابات الجارية المفتوحة في كل مكتب لأنها في ارتفاع مستمر سنة بعد سنة، وهذا ما يتطلب إعادة النظر في بحث مشاريع جديدة لتخفيف هذا الضغط المتزايد.

كما ان هناك زيادة معتبرة لعدد الحسابات الجارية المفتوحة بجميع الوكالات الوطنية التابعة لبريد الجزائري والتي بلغت 4723978 ما بين سنة 2020 الى سنة 2023.

كما نلاحظ ان الارتفاع الحاصل في فتح الحسابات البريدية الجارية هو في تزايد مستمر خاصة بعد سنة 2020 وفترة الكورونا التي أدت الى ارتفاع التعاملات الرقمية في شتى الميادين وخاصة التعاملات المالية. واستنتاجا لكل ما سبق يمكن القول بان المؤسسة محل الدراسة لم تفلح الى حد كبير في اتاحة خدماتها المالية لجميع زبائنها الحاليين والمحتملين بطرق سهلة وبسيطة ومريحة

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

ذهبنا الى دراسة اهم معطيات الشمول المالي والدفع الالكتروني الخاصة بالبريد والمواصلات الجزائرية فقد ارتكزنا على المعطيات الموجودة بالموقع الالكتروني الخاص بالمؤسسة والتي هي مبينة كما يلي:

الجدول رقم (02): يبين عدد مكاتب البريد وعدد الشبابيك الالية للنقود البريدي الجاري المفتوحة بكامل التراب الوطني

السنة	عدد مكاتب البريد	عدد الشبابيك الالية للنقود البريدي الجاري	نسبة التغطية الالية	عدد الحسابات الجارية التابعة لمكاتب البريد الجزائري	عدد الحسابات الجارية لكل شبك الي
-------	------------------	---	---------------------	---	----------------------------------

16782	23613552	34.86%	1407	4.057	2020
17553	24714867	34.29%	1408	4.106	2021
14083	27039740	45.83%	1920	4.189	2022
14614	28337530	45.54%	1939	4.257	2023

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة البريد والمواصلات الجزائرية

من خلال الجدول السابق لاحظنا ان عدد الشبابيك الالية للنقود البريد الجاري 1407 ليرتفع بعد ذلك ب 02 شبك وهو ارتفاع شبه معدوم وتزامن ذلك مع فترة الكورونا ولكن القفزة والارتفاع المسجل ما بين سنة 2021 الى سنة 2022 ب 512 شبك عاكسا بذلك توجهات الدولة نحو رقمنة القطاع وتشجيع التعامل بالعملات الرقمية. ومع ذلك، فإن هذا الارتفاع لا يعكس جهود القطاع لزيادة عدد الشبابيك الالية للنقود إلى أكثر من 3400 شبك بنهاية عام 2022، مما يدل على عدم القدرة على تحقيق التطلعات. في سياق تنوع الخدمات المقدمة من قبل البريد، وحرصًا على تقديم خدمات ذات قيمة مضافة تساهم في تخفيف الضغط على المكاتب البريدية، تم إدخال 600 شبك آلي للنقود جديد إلى الخدمة خلال العامين الماضيين، مما يمثل زيادة بنسبة 42% في إجمالي عدد الشبابيك الالية للنقود. وللإشارة، يسمح هذا الخلق المتزايد لهذه الشبابيك بالاستفادة من الخدمات التالية:

- عمليات السحب النقدي (وهو ايضا متاح لحاملي البطاقات البنكية)، -
- مراجعة حركة الأرصدة والاطلاع على الكشف المصغر لأحدث عشر عمليات تمت باستخدام البطاقة الذهبية.
- طباعة كشف الهوية البريدية "RIP".
- تقديم طلب للحصول على دفتر شيكات.
- إجراء التحويل الآلي للمبالغ المالية بين الأرصدة.
- إعادة شحن الرصيد المالي لجميع مستخدمي الهاتف المحمول.

ومن الجدول نلاحظ كذلك ضغط كبير وكبير جدا على الشبابيك الالية للنقود والتي تعدت 16782 حساب جاري لكل شبك الي سنة 2020 لتتخفض سنة 2024 الى 14614 حساب لكل شبك عاكسا بذلك الاكتظاظ الحاصل في الواقع امام مكاتب البريد كل يوم.

وكقراءة لنتائج المعطيات السابقة يمكن الحكم بان مؤسسة البريد والمواصلات الجزائرية لم توقع في الرفع والتنوع من خدماتها الرقمية

3. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

باعتبارها أداة فعالة لتحسين تجربة المستخدم في عمليات الدفع والسحب الإلكتروني، مما يساهم في تعزيز كفاءة النظام المالي والمصرفي بشكل عام، ارتأينا ان نعرض على واقع استخدام البطاقات النقدية.

الجدول رقم (03): يبين عدد البطاقات النقدية الذهبية المسلمة، بالإضافة الى احصائيات عمليات الدفع باستعمال هذه البطاقات.

السنة	عدد البطاقات المسلمة	النسبة من عدد الحسابات التي تم إنشاؤها.	إجراء دفع عبر الإنترنت	عملية عبر بريدي موب
2020	6766383	28.65%	4070057	*****
2021	8841339	35.77%	6936531	5991451
2022	10124456	37.44%	8059207	19343269
2023	12504226	44.12%	12374649	50594287

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة البريد والاتصالات في الجزائر.

1.3 تطور عدد البطاقات النقدية الذهبية المتداولة

شهدت البطاقات النقدية الذهبية المتداولة لبريد الجزائر نمواً ملحوظاً، حيث ارتفع العدد من 6 ملايين بطاقة في بداية عام 2020 إلى حوالي 12.5 مليون بطاقة بنهاية عام 2023، مما يعكس زيادة تتجاوز 100%. ومع ذلك، فإن هذه الزيادة تمثل في الواقع 44.12% فقط من إجمالي الحسابات المفتوحة لدى البريد والمواصلات الجزائرية.

2.3 العمليات المنجزة بواسطة تطبيق "بريدي موب":

من بين التطبيقات الأكثر شعبية في الجزائر، يبرز تطبيق "بريدي موب" الذي حقق أكثر من 5 ملايين تحميل حتى الآن. وقد شهدت العمليات المنجزة من خلال هذا التطبيق، مثل تعبئة أرصدة الهواتف النقالة ودفع فواتير اتصالات الجزائر وفواتير الجزائرية للمياه وغيرها، تطوراً ملحوظاً بين عامي 2020 و2022، حيث زادت المبالغ المنجزة بأكثر من 6 مرات، وعدد العمليات المنفذة بأكثر من 24 مرة.

3.3 إجراءات الدفع الإلكتروني عبر الخط

أدى زيادة عدد حاملي بطاقة النقد الذهبية وتوسيع مجموعة الخدمات المتاحة على المنصة التجارية لبريد الجزائر إلى تحقيق زيادة ملحوظة في عدد ومبالغ عمليات الدفع عبر الإنترنت. فقد شهدت عمليات الدفع ارتفاعاً في العدد تجاوز 98% بين عامي 2020 و2022، بينما زاد مبلغ العمليات بنحو 240% خلال نفس الفترة.

4.3 عمليات السحب التي تتم من خلال أجهزة الصراف الآلي.

ساهم ذلك في تحسين الخدمات المقدمة لحاملي البطاقتين النقدية الذهبية والبطاقة البنكية على حد سواء، مع زيادة مستمرة في استخدام البطاقة البنكية من خلال الشبائيك الآلية التابعة لبريد الجزائر. من ناحية أخرى، أدى الارتفاع في عدد حاملي البطاقات النقدية الذهبية إلى زيادة عدد الشبائيك الآلية وتوفير السيولة بشكل مستمر فيها. وقد أسفر ذلك عن تضاعف إجمالي عدد عمليات السحب من حوالي 13 مليون عملية شهرياً إلى أكثر من 24 مليون عملية، مما ساعد في استيعاب عدد كبير من المواطنين وقلل الضغط نسبياً على مرتادي مكاتب البريد.

في إطار الاستراتيجية الشاملة التي اعتمدها الحكومة في مخطط عملها، والتي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتقليل تداول السيولة النقدية، بالإضافة إلى امتصاص المعروض النقدي في القطاع غير الرسمي، مع مراعاة متطلبات الأمان والموثوقية والمرونة، تم في ديسمبر 2021 توقيع اتفاقية لإطلاق قابلية التشغيل البيئي في مجال الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت، بين مؤسسة بريد الجزائر وشركة النقد الآلي والعلاقات التجارية.

تأتي هذه الاتفاقية كجزء مكمل لمسار تعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، الذي شهد انطلاقة قوية في بداية عام 2020. وقد بدأ هذا المسار مع دخول اتفاقية التشغيل البيئي الموقعة بين الأطراف المعنية حيز التنفيذ اعتباراً من 5 يناير 2020. وقد أتاح هذا التعاون بين النظامين النقديين للشبكة البريدية والبنكية لحاملي البطاقة النقدية الذهبية والبطاقة البنكية الاستفادة من الخدمات النقدية التي تقدمها الشبائيك الآلية لمكاتب البريد والوكالات البنكية في جميع أنحاء البلاد، بشكل متكامل ووفقاً لمعايير السلامة والفعالية المطلوبة. كما تم توفير إمكانية استخدام نقاط الدفع الإلكتروني (TPE) في إطار المعاملات التجارية.

وفي إطار جهود تعزيز الشراكة وتطوير رقمنة الخدمات المالية والنقدية، تم توقيع اتفاقية إطار بين مؤسسة بريد الجزائر وشركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك. بموجب هذه الاتفاقية، ستقوم مؤسسة بريد الجزائر بتصنيع البطاقات البنكية الخاصة بالبنوك العمومية من خلال المركز الوطني لشخصية البطاقات التابع لها.

وفي نفس السياق، قام كل من وزير المالية ووزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ووزير التجارة وترقية الصادرات بإطلاق مشروع "المدينة النموذجية للدفع الإلكتروني"، الذي يمثل مبادرة مشتركة بين الجمعية المهنية للبنوك وتجمع النقد الآلي.

تأتي هذه المبادرة في إطار التنسيق بين مختلف القطاعات بهدف تعميم الدفع الإلكتروني وتحفيز المواطنين على استخدام هذه الوسيلة الحديثة في المعاملات الاقتصادية. كما تهدف إلى تجربة تعميم استخدام الدفع الإلكتروني في منطقة محددة، مع تقييم أداء النظام، ومن ثم العمل على توسيعه ليشمل مواقع ومدن أخرى.

وعليه يمكن الحكم بأن عمليات الدفع والسحب باستعمال البطاقات الالكترونية ما زال في الطريق الصحيح ولكنه يرقى المستوى المقبول.

4. اختبار الفرضية الرئيسة:

ما مدى نجاح مؤسسة البريد والمواصلات الجزائرية نحو تعزيز الشمول المالي وتعميم الدفع الإلكتروني؟

1.4 استراتيجيات مخطط عمل القطاع: يركز القطاع على ثلاثة نقاط اساسية

1.1.4 النقطة الأولى: توحيد جهود كل الفاعلين حول خارطة طريق تهدف إلى

- تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات القادرة على دعم تنمية اجتماعية واقتصادية؛

- تنفيذ مبادرات وطنية تهدف الى تعزيز المجتمع المعلوماتي

2.1.4 النقطة الثانية: ضمان اقصى حد من الخدمة العمومية المدمجة، ذات الجودة العالية، والتي تقدم من خلال قنوات متنوعة مبتكرة تجمع بين الابتكار، الحداثة والفعالية.

3.1.4 النقطة الثالثة: تأطير وتنظيم جل نشاطات القطاع بغية الوصول الى:

- تدعيم الديناميكية في مختلف نشاطات سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجعل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد روافد النمو الرئيسية لاقتصادنا؛

- حماية حق المواطن وإرساء أخلاقيات الاستخدام التكنولوجي الحديثة. (الرئيسية - وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، 2023)

2.4 رفع مستوى جودة الخدمات العامة، بما في ذلك الخدمات المالية البريدية.

يهدف القطاع إلى تقديم رعاية شاملة وكاملة لشكاوى المواطنين من حيث جودة الخدمات المقدمة، بما في ذلك تحسين أداء المصالح البريدية، احترام مواعيد تسليم الطرود البريدية، تبسيط وتأمين المعاملات المالية البريدية. ويتم ذلك من خلال:

- تسهيل وتبسيط الإجراءات باستخدام بيانات الوثائق البيومترية في المعاملات المالية.

- تعزيز الشبكة الآلية الشاملة لعمليات النقود.

- تطبيق المعالجة الآلية للرسائل البريدية.

- نشر حل "الصندوق الذكي" في جميع أنحاء الشبكة البريدية.

- تقريب الخدمة من المواطنين عبر إنشاء مكاتب بريدية متنقلة، وتأسيس مكاتب بريدية جديدة، وإعادة تأهيل المكاتب الحالية.

- تعميم استخدام نظام إدارة طوابير الانتظار في جميع المكاتب البريدية.

3.4 ضمان الشمول المالي وتعزيز المشاركة في دعم نمو التجارة الإلكترونية.

أصبح واضحاً أن القطاع يهدف إلى تعزيز الإدماج المالي البريدي وتطوير منصة لدعم نمو التجارة الإلكترونية، وذلك من خلال:

- إطلاق خدمة "AMAN @ TIC" التي تتيح جمع وتسليم منتجات التجارة الإلكترونية ودفع ثمنها.

- توسيع نطاق خدمة "ديسترن يونيون" لتشمل جميع المؤسسات البريدية.

- إجراء دراسة حول إمكانية إنشاء بنك البريد.

4.4 تسليط الضوء على وظيفة البريد كوسيلة لتوزيع الخدمات العامة.

السعي لتقديم الخدمات البريدية دون الحاجة للتوجه إلى المكاتب البريدية، مع تحسين استخدام الشبكة البريدية، من خلال:

- إطلاق خدمات الدفع في محل الإقامة للأشخاص الذين يواجهون صعوبة في التنقل.
- تمكين جميع المتعاملين من الاستفادة من الشبكة البريدية لإجراء مختلف العمليات المالية.

5.4 تعميم خدمات البريد عبر كامل التراب الوطني ومن خلال تفعيل المشاريع الممولة من خلال صندوق الخدمة الشاملة للبريد

تهدف هذه العملية إلى توفير الدعم للمناطق التي تفتقر إلى شبكة بريدية ضمن إطار الخدمة الشاملة.

(الرئيسية - وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، 2023)

إذا عند الحكم على نتائج الفرضيات الفرعية يمكن الحكم بأن مؤسسة البريد والمواصلات الجزائرية لم توفق في تعزيز الشمول المالي وتعميم الدفع الإلكتروني الخاص بزبائنه الحاليين والمحتملين.

IV. الخلاصة:

في ختام هذا المقال، يتضح أن تعزيز الشمول المالي وتعميم الدفع الإلكتروني في الجزائر يمثلان خطوة حيوية نحو تحقيق التنمية المستدامة. من خلال دراسة حالة البريد والمواصلات، يمكننا أن نرى كيف يمكن لتبني هذه الأساليب الحديثة أن يساهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين وتعزيز الاقتصاد الوطني. إن التحديات التي تواجه هذا التحول تتطلب تضامناً من جميع الأطراف المعنية، ولكن مع الاستمرار في الابتكار والتوعية، يمكن للجزائر أن تحقق أهدافها في بناء نظام مالي أكثر شمولية وفعالية. إن المستقبل يحمل الكثير من الفرص، ومن خلال الالتزام الجماعي، يمكننا أن نرسم مساراً واعداً نحو تحقيق الشمول المالي للجميع.

أهم النتائج:

- لاحظت الدراسة أن تطور التكنولوجيا الرقمية جعل منها سلاحاً فعالاً للشمول المالي
- عدد الحسابات البريدية لكل مكتب ترتفع من سنة لأخرى ولكن هذا الارتفاع لا يقابله حلول أو مكاتب بريدية جديدة ومنه إلى التقليل من نسب الشمولية المالية المأمولة؛
- يسعى القطاع إلى زيادة عدد الشبابيك الآلية للنقود إلى أكثر من 3400 شباك بحلول نهاية عام 2022. ومع ذلك، تشير المعطيات إلى وجود عجز يتجاوز 43%، مما يدل على أن السياسات والاستراتيجيات المتبعة غير فعالة ولا تعكس التوجه الجديد نحو الشمول المالي ورقمنه القطاع.
- نلاحظ كذلك ضغط كبير وكبير جداً على الشبابيك الآلية للنقود والتي تعدت 16782 حساب جاري لكل شباك إلى سنة 2020 لتتخفص سنة 2024 إلى 14614 حساب ولكن هذا كله غير كافٍ
- ارتفع عدد بطاقات الدفع الذهبية المتداولة لبريد الجزائر من 6 ملايين بطاقة في بداية عام 2020 إلى نحو 12.5 مليون بطاقة بنهاية عام 2023، مما يعكس زيادة تتجاوز 100%. ومع ذلك، فإن هذه الزيادة تمثل في الواقع 44.12% فقط من إجمالي عدد الحسابات المفتوحة لدى البريد والمواصلات الجزائرية.
- تم تسجيل زيادة ملحوظة في عدد ومبالغ عمليات الدفع عبر الإنترنت، حيث شهدت هذه العمليات ارتفاعاً في العدد تجاوز 98% بين عامي 2020 و2022، بينما زادت قيمة العمليات بنحو 240% خلال نفس الفترة.

- الاهتمام بعناصر البنية التحتية المالية، وخاصة مدفوعات التجزئة، التي تخلق أساساً أفضل لتوسيع استخدام الخدمات المالية الرقمية؛
 - تصميم أطر تنظيمية وإشرافية لمعالجة الخدمات المالية الرقمية، والتأكد من أنها متناسبة مع المخاطر الكامنة ولا تعمل على إحباط الشمول المالي؛
 - الوعي بأهمية القضايا الثقافية والاجتماعية التي تعيق الشمول المالي مع أخذ هذه القيود في الاعتبار عند مراجعة أو اعتماد لوائح جديدة والقيام بالإشراف.
- اهم التوصيات:**

- خلق مكاتب بريد جديدة لتغطية العجز الحاصل وتخفيف الضغط على المكاتب الحالية.
 - العمل على رفع عدد الشبابيك الآلية للنقود وخاصة التي تعمل 7/24 ساعة في اليوم دون الي انقطاع للتقليل من العجز المسجل وذلك بإعادة صياغة السياسات والاستراتيجيات التي تعكس تعزيز الشمول المالي وتعميم الدفع الإلكتروني الحقيقي.
 - يعد محو الأمية الرقمية هو المؤشر الأكثر اتساقاً لاستخدام الخدمات المالية الرقمية للمحفظة الإلكترونية وغير المتعلقة بالمحفظة الإلكترونية في الجزائر حيث أنه هناك حاجة إلى تحسين الإلمام بالتقنيات الرقمية للوصول إلى جميع الخدمات الرقمية واستخدامها
 - الاهتمام بعناصر البنية التحتية المالية، وخاصة مدفوعات التجزئة، التي تخلق أساساً أفضل لتوسيع استخدام الخدمات المالية الرقمية
 - بالنسبة للأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية والذين يعانون من نقص الخدمات المصرفية والذين تم استبعادهم من الاقتصاد الرسمي، فإن مهارات القراءة والكتابة الرقمية الأساسية تعد ضرورية بالنسبة لهم للوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها على أجهزتهم المحمولة
 - تصميمات بعض الخدمات للمحافظ الإلكترونية التي يتم من خلالها تسهيل عمليات الدفع والمعاملات حيث يجب ان لا تشكل عائق أمام اعتمادها، وهو ما يفسر سرعة قبولها واعتمادها بين المستهلكين
 - يلتزم بريد الجزائر التزاماً قوياً بتوسيع نطاق الشمول المالي من خلال الرقمنة. وان تستمر المؤسسة في مساندة جهودها لتعزيز شبكات الهاتف المحمول، واعتماد منصات إلكترونية، وتحديث أنظمة الحماية.
- الاحالات والمراجع:**

1. احمد، م. ا. (2023). دور البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي في العراق. مجلة جامعة التنمية البشرية، العراق، (1)9، 109-122. <https://doi.org/10.21928/juhd.v9n1y2023.pp109-122>
 2. الرئيسية—وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. (2023, Décembre 3). <https://www.mpt.gov.dz>
 3. أيت علي، ز.، & مصفح، ف. (2022). مفهوم الدفع الإلكتروني وتمييزه عن الدفع التقليدي. مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، 11 (2)، 222-239
 4. صورية، ش.، & السعيد، ب. ل. (2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 14 (1)، 106-129.
 5. يونس، ص. (2020). معاناة تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الرقمي الإسلامي: الأسس والمبادئ في ضوء التجربة الماليزية. مجلة المنظمة الدولية لطالع مجلس الصحة الدولية لفضاء مجلة المالية الإسلامية) IJIF-عربية المجلد 14 العدد1)
- المراجع باللغة الاجنبية

1. Iqbal, B. A., & Sami, S. (2017). Role of banks in financial inclusion in india. *Contraria y Administration*, 62(2), 644–656. <https://doi.org/10.1016/j.cya.2017.01.007>
2. Lucy Traynor, Claire Burton, Richard Hommell, James O 'Riordan, Richard Kibble, Margaret Doyle, & Zineb Chaudhry. (2021, مارس). *Growth through financial inclusion*. Deloitte United King dom. <https://www2.deloitte.com/uk/en/pages/financial-services/articles/growth-through-financial-inclusion.html>
3. The G20 Financial Inclusion Action Plan (FIAP). (2020). *G20 FINANCIAL INCLUSION ACTION PLAN (FIAP) 2020* (ANNEX 3: G20 HIGH-LEVEL PRINCIPLES FOR DIGITAL FINANCIAL INCLUSION, 18 ص). <https://www.gpfi.org/sites/gpfi/files/sites/default/files>
4. Alzoubi, H. M., Alshurideh, M. T., Kurdi, B. A., Alhyasat, K. M. K., & Ghazal, T. M. (2022). The effet of e-payment and online shopping on sales growth : Evidence from Banking industry. *International Journal of Data and Network Science*, 6(4), 1369–1380. <https://doi.org/10.5267/j.ijdns.2022.5.014>
5. Fatonah, S., Yulandari, A., & Wibowo, F. W. (2018). A Review of E-Payment System in E-Commerce. *Journal of Physics: Conférence Servies*, 1140, 012033. <https://doi.org/10.1088/1742-6596/1140/1/012033>